لباب LUBAB

للدراسات الاستراتيجية والإعلامية For Strategic and Media Studies

العدد 2 - مايو/أيار 2019 issue 2 - May 2019

"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Center for Studies

العسكر والدولة في مصر

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

في هذا العدد
In this issue

01 متلازمة محاباة الأقارب ومستقبل الديمقراطية

02 الأيديولوجيا الناعمة ومستقبل "الإسلام السياسي"

03 حق العودة وتصفية القضية الفلسطينية

04 الخطاب الاحتجاجي للألتراس في المغرب

05 دراسات المستقبلات في الوطن العربي

06 النهضة العربية بين المرجعية السلفية والليبرالية

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية والإعلامية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات
العدد 2 - مايو/أيار 2019

رئيس التحرير
د. محمد المختار ولد الخليل

مدير التحرير
أ.د. لقاء مكي

سكرتير التحرير
د. محمد الراجي

هيئة التحرير
د. عز الدين عبد المولى
العنود أحمد آل ثاني
د. فاطمة الصمادي
د. محمد الشرقاوي
د. سيدي أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
الحواس تقية
محمد عبد العاطي

المراجع اللغوي
إسلام عبد التواب

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 8753-2617

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**
مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر هاتف : 8452 4444 974+

فعاليات

محمد عبد العاطي*

أقام مركز الجزيرة للدراسات خلال الشهور المنصرمة العديد من الفعاليات والأنشطة ذات الطابع العلمي حول قضايا وأحداث مؤثرة في المشهد الحالي بالمنطقة. وتضمنت هذه الفعاليات نقاشات مستفيضة بين متخصصين ومهتمين وفاعلين مباشرين في الأحداث، رأت هيئة التحرير أهمية إيجاز أبرزها في هذه الزاوية.

ومن بين الفعاليات العديدة التي نظمها المركز، جرى اختيار ندوتين، كانت الأولى بعنوان «العراق في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية»، وعُقدت في مدينة إسطنبول التركية بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية «سيتا» خلال يناير/كانون الثاني الماضي (2019)، فيما كانت الثانية بعنوان «التحولات السياسية في المغرب العربي: الحصيلة والآفاق»، وعقدت في تونس العاصمة بالتعاون مع مركز الدراسات المتوسطية والدولية خلال فبراير/شباط الماضي.

وفيما يأتي وصف تفصيلي لكل من الندوتين.

* محمد عبد العاطي، باحث بمركز الجزيرة للدراسات.

العراق في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية

مقدمة

رغم هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق، واستعادة الأراضي والمدن التي كانت تحت سيطرته، وتشكيل الحكومة الجديدة في أكتوبر/تشرين الأول 2018، عاد العراق إلى مربع الأزمة السياسية من جديد مع بقاء عدة وزارات سيادية شاغرة، والفشل في إعادة مئات الآلاف من النازحين إلى ديارهم، وعجز الدولة عن تحرير الآلاف من المدنيين الذين اختطفتهم الميليشيات، وكذلك الفشل في إعادة إعمار المدن التي دمرتها الحرب، وفي مقدمتها الموصل التي ما زالت أنقاض الحرب فيها تطمر أشلاء الضحايا من أبنائها منذ نحو عام ونصف.

وتذهب تحليلات إلى أن صمود الحكومة حتى الآن -برغم عدم اكتمالها- يُمثِّل نجاحًا لحالة الاستقرار السياسي والأمني ولو نسبيًا، كذلك فإن استمرار الدعم الدولي للنظام السياسي في العراق هو أيضًا سبب في التفاؤل بقدرته على عبور المرحلة الانتقالية الحالية، لكن ذلك لم يمنع تزايد المخاوف من عودة تنظيم الدولة إلى المشهد السياسي العراقي من جديد، لاسيما بعد هجمات متعددة قام بها في أنحاء متفرقة من العراق.

وقد استدعت هذه المتغيرات جملة من التساؤلات: هل سيتمكَّن العراق بسلطاته الثلاث وحكومته الجديدة من تقديم نموذج سياسي يأخذ بعين الاعتبار المطالب الشعبية أم أنه سيبقى أسيرًا للتجاذبات الإثنية والمذهبية التي تلت الاحتلال الأميركي للبلاد؟ وهل ستنجح مشاريع إعادة الإعمار ومحو آثار الدمار الذي خلَّفه تنظيم «الدولة الإسلامية» في مختلف أنحاء العراق وبالأخص في مدينة الموصل وإنهاء حالة التوتر والاستقطاب المغذِّيان للإرهاب؟ وهل بالإمكان عمل ذلك كله دون إعادة هيكلة الاقتصاد، وتخصيص الميزانيات الكافية، وتفعيل الرقابة لمنع الفساد وتجاوز المشكلات المتعلِّقة بتردي المرافق العامة والخدمات وفي مقدمتها نقص الكهرباء وشح المياه؟ وكيف سيتمكَّن العراق من المضيِّ بثبات نحو المستقبل وسط بيئة إقليمية ودولية ما فتئ لاعبوها يتدخلون في

شؤونه، ويتخذون من ساحته ميدانًا للتنافس والصراع؟

شكَّل هذا الحقل الاستفهامي محور القضايا التي ناقشتها ندوة بحثية مشتركة نظَّمها مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية «سيتا»، وقناة الجزيرة مباشر، في مدينة إسطنبول بتركيا، يوم 26 يناير/كانون الثاني 2019، تحت عنوان: «العراق في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية». وشهدت الندوة عقد ثلاث جلسات حوارية شارك فيها نخبة من الباحثين والأكاديميين والخبراء من العراق وتركيا.

1. معضلات النظام السياسي العراقي وإشكالياته

2.1. المحاصصة الطائفية

يعاني النظام السياسي العراقي الذي تشكَّل في أعقاب الغزو الأميركي، عام 2003، من خلل بنيوي ما فتئ يلقي بظلاله على العملية السياسية بأكملها، بل كان أحد أهم أسباب تناسل الأزمات السياسية وبقائها دون حل؛ إذ بُني هذا النظام على أساس المحاصصة الطائفية عوضًا عن المواطنة، ما نجم عنه شعور بالغبن لدى العديد من مكوِّنات المجتمع كالسُّنَّة والكرد والتركمان بعدما وجدوا أنفسهم غير قادرين على المنافسة السياسية في وسط يغلب عليه ويتحكَّم فيه المكوِّن الشيعي. وهو الاستنتاج الذي خلص إليه المشاركون في الجلسة الحوارية الأولى: الدكتور بلغي دومان، منسق قسم الدراسات العراقية بمركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام) بتركيا، والدكتور يحيى الكبيسي، المستشار بالمركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، والدكتور ماهر النقيب، عضو هيئة التدريس بجامعة جانقايا بتركيا، والدكتور قحطان الخفاجي، أستاذ الاستراتيجية في جامعة النهرين بالعراق.

وقد عمل الشعور بالغبن، لاسيما وسط السُّنَّة، على تهيئة بيئة ساعدت -من وجهة نظر هؤلاء الباحثين- على ظهور جماعات العنف الديني، مثل القاعدة وتنظيم «الدولة الإسلامية»، ورغم هزيمة هذين التنظيمين فليس مستبعدًا عودتهما بأسماء مختلفة طالما بقيت دوافع ظهورهما أول مرة على حالها لم تتغير. وما لم تتم إعادة النظر في

الأسس والمرتكزات التي قام عليها النظام السياسي العراقي، وتخليصه من آفة المحاصصة الطائفية والعودة به إلى ركيزة المواطنة وما يلزم ذلك من تعديلات دستورية، وإشاعة ثقافة سياسية جديدة، وترسيخ مبدأ «الديمقراطية التوافقية» فإن التأزم الحالي للعملية السياسية سيستمر.

2.2. مثالب الفيدرالية

كان من المؤمَّل مع تطبيق النظام الفيدرالي في العراق أن تتحسن الكفاءة الإدارية للدولة وأن يشعر المواطنون بذلك، خاصة في الخدمات والمرافق العامة، لكن يبدو أن الفيدرالية في العراق -أو بمعنى أدق- سوء تطبيق الفيدرالية حال دون ذلك؛ إذ أضحت -بحسب المتحدثين في هذه الجلسة- بابًا من أبواب الفساد المالي والإداري، بعدما انتهز العديد من الكتل السياسية ذات النفوذ في هذا الإقليم أو ذاك وضعها للإثراء غير المشروع وترسيخ وجودها عوضًا عن الاهتمام بمصالح السكان؛ الأمر الذي بدَّد الميزانيات المخصصة لتحسين البنية التحتية وتطوير المرافق والخدمات. وتأسيسًا على هذا، فإن إعادة النظر في النظام الفيدرالي العراقي الراهن -كليًا أو جزئيًا- من شأنه أن يسدَّ هذه الثغرة ويُصلح هذا الخلل ويزيل عقبة كَأْدَاء من أمام مسار التنمية في العراق.

2. تحديات إعادة إعمار العراق وبناء الدولة

1.2. غياب الرؤية الاقتصادية

رغم أن العراق بلد غني بالنفط والغاز والثروات المعدنية؛ إذ تبلغ احتياطياته النفطية على سبيل المثال 153 مليار برميل، أما احتياطياته من الغاز فتُقدَّر بحوالي 131 تريليون متر مكعب، ومن الفوسفات 5.7 مليارات طن، فضلًا عن كميات أخرى كبيرة من الكبريت، واليورانيوم، والزئبق الأحمر، فإن اقتصاده متأزم وعجلة التنمية فيه مُتَعَثِّرَة كما تُبيِّن المؤشرات التي وردت في مداخلة الدكتور غازي السكوتي، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة بغداد، وتشمل:

- تراجع مساحة الأراضي الزراعية من 48 مليون دونم قبل الغزو إلى 11 مليون دونم فقط حاليًا.

- تزايد معدلات استيراد السلع الأساسية إلى ٪92.
- زيادة رقعة الفقر ووصول أعداد مَنْ يحتاجون إلى مساعدات غذائية إلى 5.7 ملايين عراقي.
- وصول حجم الدَّيْن الخارجي إلى 133 مليار دولار.
- تبديد ما يقرب من تريليون دولار بسبب الفساد.

ويعود السبب في تردي الأوضاع الاقتصادية بالعراق، كما حددها المشاركون في الجلسة الحوارية الثانية، وهم: الدكتور غازي السكوتي، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة بغداد، والسيد حاتم الفلاحي، خبير الشؤون الأمنية والاستراتيجية، والدكتور همام الشماع، أستاذ الاقتصاد المالي في جامعة بغداد، والدكتور عبد الله الحمودات، الباحث الإعلامي والمهتم بشؤون الموصل، إلى جملة من العوامل، أهمها وأبرزها: غياب الرؤية الاقتصادية التي يمكن أن تنبثق عنها استراتيجية تنموية تعيد الحياة لقطاعات الاقتصاد الحيوية كالقطاع الزراعي والصناعي والمالي والمصرفي. ودون وجود هذه الرؤية ستظل كل الموارد سابقة الذكر غير مستمرة، ولن يكون بمقدر العراق إعادة الإعمار وبناء الدولة.

2.2. تعدد ولاءات الأجهزة الأمنية

لا تقتصر تحديات إعادة إعمار العراق على غياب الرؤية الاقتصادية، وإنما ثمة تحدٍّ آخر لا يقلُّ عنها أهمية يتمثَّل في تعدُّد ولاءات ومرجعيات الأجهزة الأمنية الكثيرة التي تشتغل دون أي تنسيق بينها، كما لاحظ المتحدثون في الجلسة، بل إن بعضها يعمل ضد البعض الآخر، وهو ما أدى إلى هشاشة الوضع الأمني في عموم البلاد، وأفرز بيئة غير جاذبة للاستثمارات المحلية أو الأجنبية. وقدَّم الخبير الأمني والاستراتيجي، حاتم الفلاحي، في سياق تحليله للتحدي الأمني وتعدد ولاءات الأجهزة الأمنية، نموذجًا دالًّا عن هذه الحالة مُمَثَّلا في قوات الحشد الشعبي التي تتكون من عدة فصائل لكل مجموعة منها مرجعيتها المختلفة عن الأخرى، فثمة 40 فصيلاً يتبعون في ولائهم ومرجعيتهم لإيران، و17 فصيلاً يتبعون آية الله علي السيستاني، وعدة فصائل سُنِّية ومسيحية تتبع الحشد الشعبي وتعود في مرجعيتها إلى إيران. كما توجد فصائل تتبع مرجعيات أخرى كالصدر والحائري

والشيرازي وحسن نصر الله، هذا فضلاً عن قوات البيشمركة، وقوات مسلحة تابعة لحزب العمال الكردستاني.. ما جعل كل هذه القوات والأجهزة والفصائل التي تحظى بتسليح وتمويل وتدريب والتي لها مرجعيات داخليًا وخارجيًا لا تخضع لسلطة مركزية فكانت أحد عوامل الهشاشة الأمنية التي يعاني منها العراق وجعلته بلدًا غير جاذب للاستثمار، بل وغير قادر على الاستفادة من موارده وثرواته، وما لم يتم إدماج هذه القوات وتلك الفصائل -كأفراد- مع قوات الحرس الوطني أو مع المؤسسة العسكرية فإن تعدد ولاءات الأجهزة الأمنية سيظل حائلاً دون إعادة إعمار البلاد.

3.2. نقص المياه وعدم تنويع مصادر الدخل

ثمة مشكلات أخرى لا يمكن للعراق تحقيق ما يصبو إليه من إعادة الإعمار دون إيجاد حلول جذرية لها، وفي مقدمتها مشكلة نقص المياه لما لها من تأثير خطير على القطاع الزراعي الذي يعمل فيه قرابة 60٪ من القوى العاملة. وقد حذَّر الدكتور همام الشماع، أستاذ الاقتصاد المالي في جامعة بغداد، من مُهدِّديْن إذا اجتمعا معًا كانت لهما نتائج وخيمة على العراق: المهدِّدُ الأوَّل هو نقص المياه، والثاني عدم تنويع مصادر الدخل؛ لأن الاعتماد على مورد وحيد هو النفط بنسبة تفوق 90٪ مع ما تشهده أسواقه العالمية من تذبذب واتجاه عام نحو الانخفاض، يجعل اقتصاد العراق على حافة الخطر دائمًا. وهذا يعني أيضًا أنَّ العراق سيكون بحاجة إلى استيراد احتياجاته الغذائية الأساسية من الخارج نتيجة لشُحِّ المياه وأثره على القطاع الزراعي، ونتيجة أيضا لتخلُّف القطاع الصناعي في وقت لا يجد الموارد المالية التي تلبي له هذا الاحتياج، وهو ما يُنذِرُ بعواقب وخيمة لخَّصها الدكتور الشماع بقوله: «إذا تضافر انهيار القطاع النفطي مع الزراعي فإن العراق سيكون أمام مجاعة وليس أمام مأزق اقتصادي فقط».

4.2. أسباب تعثُّر إعادة الإعمار في الموصل وكركوك

تواجه عملية إعادة الإعمار في الموصل وكركوك تعثرًا بسبب العوامل السياسية والاقتصادية التي أشار إليها الباحثون في الجلستين الحواريتين السابقتين. فبعد طرد

تنظيم الدولة من الموصل لا يزال قرابة 380 ألف موصلي نازحين، كما تظل مستويات البطالة بين الشباب هي الأعلى في العراق بنسبة تصل إلى 70٪، فضلاً عن تردي الخدمات التعليمية والصحية، والاتهامات الجزافية بـ "الدَّعْشَنَة»، وما يصاحبها من اعتقالات عشوائية واختفاء قسري. وقد شكَّلت الموصل -بحسب بعض الباحثين- نموذجًا لغياب الرؤية الاقتصادية، والفساد وتعددية ولاءات ومرجعيات القوات والأجهزة الأمنية وفَرْضِها ما يشبه الإتاوات على رجال الأعمال؛ الأمر الذي أخَّر مشاريع إعادة الإعمار وبدَّد ثمرات القليل الذي أُنجز منها.

أما كركوك، فرغم غناها بالنفط فإن بنيتها التحتية مترديةومرافقها العامة في حالة مزرية، وذلك لعدة أسباب أهمها عدم القدرة على حسم الخلاف بشأن ما يُعرف بالمناطق المتنازع عليها في هذه المدينة، والجدل الدائم بشأن تفسير المادة 140 من الدستور الخاصة بها، وهو ما دفع الدكتور ماهر النقيب، عضو هيئة التدريس بجامعة جانقايا بتركيا، إلى المطالبة بإلغاء هذه المادة الدستورية، واقترح كذلك إخراج قوات البيشمركة الكردية من المدينة واستبدال قوات تابعة للجيش العراقي بها، كما أشار إلى أهمية اختيار أحد ولاة أقاليم العراق من التركمان على غرار ولاة الأقاليم من الأعراق الأخرى، وإلى إعادة تدوير جزء من عائدات نفط كركوك داخل المدينة لتحسين بنيتها التحتية التي لم تشهد تطويرًا منذ عقود.

3. مخاطر الصراعات الإقليمية والتجاذبات الدولية

تُلقي البيئة المحيطة بالعراق؛ الإقليمية والدولية، بظلالها على أوضاعه السياسية والاقتصادية، ومن ثَمَّ تجعل مستقبله السياسي مُكتَنَفًا بالمخاطر المستمرة؛ فقد اتخذت بعض القوى الإقليمية والدولية من العراق ميدانًا للصراعات الإقليمية والتجاذبات الدولية، وأصبح لكل منها أجندته ومشاريعه وأدواته في الداخل التي تعمل وفق توجيهاته. هذه القضايا شكَّلت محور الجلسة الحوارية الثالثة التي شارك فيها: الباحث يشار الشريف، ومدير المركز السومري للإعلام والدراسات في المملكة المتحدة، فارس

الخطاب، ورئيس الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية التركية، الدكتور مسعود أوزجان، والباحث الأول بمركز الجزيرة للدراسات والخبير في الشأن العراقي، الدكتور لقاء مكي، والباحث السياسي مصطفى كامل.

وقد لاحظ بعض الباحثين أن إيران منذ الغزو الأميركي للعراق ما فتئت تمد نفوذها وتبسط هيمنتها عليه بشتى الطرق؛ إذ إن لها أحزابها السياسية وجماعاتها الدينية وميليشياتها المسلحة، فضلاً عن اعتبار العراق سوقًا كبيرة لبيع المنتجات الإيرانية وبابًا للتحايل على العقوبات الأميركية. والحال لا تختلف كثيرًا بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية التي لها أيضًا نفوذها السياسي والعسكري والأمني، وقد أدخل الصراعُ الأميركي-الإيراني على العراق وفي العراق هذا البلد في حالة من عدم الاستقرار السياسي ليس من المُرَجَّح الخلاص منها قريبًا ما لم يتوصلا إلى تفاهمات واتفاقات فيما بينهما.

أما السياسة العربية، كما أوضحها الدكتور لقاء مكي، فهي غائبة تارة ومتصارعة تارة أخرى، متأثرة بالصراعات العربية البينية وسياسة المحاور والاستقطاب التي يعاني منها العالم العربي، وفي الغالب فإن هدفها مصلحة الأنظمة العربية حتى وإن كانت تتعارض مع منظومة الأمن القومي العربي؛ فعلى سبيل المثال لا توجد استراتيجية للسياسة الخارجية السعودية إزاء العراق رغم أن الرياض قد انكشفت أمام إيران بعد غزو العراق واحتلاله، أما مصر فقد ضعفت إقليميًا وانحسر حضورها في العراق خاصة بعد اختطاف وقتل سفيرها في بغداد. وبالنسبة للأردن، فعلى الرغم من أنه أقام علاقة مع العشائر السُّنِّية غرب الأنبار في محاولة لإيجاد مناطق نفوذ هناك لكن أثر هذه المحاولات ضعيفٌ ولا يعوَّل عليه، ولا يزال الأردن بحاجة إلى نفط العراق بأسعار تفاضلية. وفيما يخص السياسة السورية إزاء العراق فقد كانت دمشق متهمة في عهد حكومة رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، بتسهيل وصول «المجاهدين المسلحين» إلى العراق، وكان دافعها -هي وإيران- في ذلك يتمثَّل في استنزاف الوجود الأميركي في هذا البلد بأيدي السُّنَّة.

أما دول الخليج العربي -ورغم أنه من المفترض أن تكون الأكثر انشغالًا بالعراق- فليس

ثَّمة تنسيق فيما بينها لرسم سياسة خليجية موحَّدة تجاه العراق، وإن كانت الكويت هي الدولة الخليجية الأكثر اهتمامًا بالعراق حاليًا لأسباب تاريخية معروفة، وثمة مساعٍ تقوم بها الكويت لزيادة حضورها وبخاصة وسط عشائر البصرة.

وكما يتضح من هذه الصورة العامة فإن بالإمكان التأكيد على عدم وجود سياسة عربية واحدة إزاء العراق تستطيع أن تنافس السياسة الإيرانية والأميركية هناك.

خاتمة

ثمة تحديات كبيرة لا تزال تواجه العراق سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، كما لا تزال مصادر التهديد الإقليمي والدولي ماثلة؛ فداخليًا يعاني النظام السياسي، الذي تأسس في أعقاب الغزو الأميركي عام 2003، من آفة المحاصصة الطائفية التي أضعفت النسيج الاجتماعي وأجَّجت الخلافات الدينية والمذهبية والعرقية، وأشعرت عديد المكونات بالتهميش والظلم، وثمة حاجة ماسَّة أكدها الباحثون المشاركون في الندوة بشأن إعادة تأسيس النظام السياسي العراقي على أساس المواطنة كما كانت الحال منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينات القرن الماضي. كذلك، فإن النظام الفيدرالي المُطبَّق في العراق حاليًا بحاجة إلى إعادة نظر بعد ما تبيَّن استغلاله من قِبَل عديد القوى السياسية للإثراء واعتمادهم عليه تُكَأَةً للفساد، ما تسبَّب في تبديد الميزانيات المحلية المخصصة لتطوير البنية التحتية وتحسين المرافق والخدمات.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن العراق بحاجة إلى رؤية اقتصادية تنبثق عنها استراتيجية تنموية تعيد الحياة إلى قطاعات الاقتصاد الحيوية؛ الزراعية والصناعية والمصرفية، ويستطيع بموجبها العراق استثمار ثرواته الطبيعية والبشرية الكثيرة والمتنوِّعة. وبالتوازي مع ذلك، فإن حاجة العراق أساسية لبيئة إقليمية ودولية تكفُّ عن التدخُّل في شؤونه وجَعْلِه ميدانًا للصراعات وتصفية الحسابات بين المشاريع والأجندات المتضاربة، وما يتبع ذلك من استقطابات وتعدُّد في الولاءات والمرجعيات ما فتئ يترك أثره السلبي على مؤسسات الدولة ووحدة المجتمع.

التحولات السياسية في المغرب العربي
الحصيلة والآفاق

مقدمة

كانت حصيلة التحولات السياسية في البلدان المغاربية، بعد ثماني سنوات من اندلاع ثورات الربيع، مختلفة ومتنوعة. ففي تونس على سبيل المثال تحقَّق تقدُّم ملحوظ على مستوى الدستور والحريات العامة وتداول السلطة، لكن المعوقات والتحديات لا تزال ماثلة، وأهمها عقبة الأوضاع الاقتصادية المتأزمة. أما في ليبيا، فرغم أن البلاد تخلَّصت من نظام حكم العقيد معمر القذافي، فإنها وقعت في أتون حرب أهلية على أسس جهوية ومناطقية، وأصبحت ميدانًا للصراعات الإقليمية والدولية. بينما كان المغرب أوفق حظًّا حينما بادر الملك محمد السادس بإدخال تعديلات دستورية على خلفية مظاهرات 20 فبراير/شباط 2011، وإجراء انتخابات برلمانية، غير أن ذلك فيما يبدو لم يكن كافيًا لإنجاز نموذج تنموي تتحقَّق بموجبه العدالة الاجتماعية. أما في الجزائر، فقد ظل الخوف من تكرار أحداث العشرية الدموية في تسعينات القرن الماضي حائلًا دون التجاوب مع ثورات الربيع العربي، وساعدت عوائد النفط في استدامة الاستقرار الهش، لكن يبدو أن تراجع أسعاره، واستمرار إحكام قبضة السلطة على مفاصل الدولة، والإصرار على ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة رغم حالته

الصحية المتدهورة منذ سنوات، دفع الجزائريين لإعادة حساباتهم فبدأوا حراكًا نجح في إجباره على الاستقالة وإن كان لا تُعرَف مساراته الأخرى على وجه اليقين حتى الآن.
وأخيرًا، فقد حافظت موريتانيا على استقرار سياسي نسبي بسبب هامش الديمقراطية الذي سمحت به السلطات تخوفًا من امتدادات ثورات الربيع العربي إليها، لكنها لم تذهب أبعد من ذلك، وظلت عملية الإصلاح السياسي غير مكتملة.
ذلك كله، وسط تحديات إقليمية تواجهها بلدان المغرب العربي حالت دون تحقيق الوحدة والتعاون بالشكل المتوقع منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي عام 1989؛ إذ يقع هذا الاتحاد وسط بيئة تتهدَّدها جماعات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة التي تنشط في تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر، وهو ما أثَّر ليس على التنمية الاقتصادية والتجارة البينية فقط، وإنما أيضًا على فرص وآفاق التحول السياسي في بلدان هذا الاتحاد.
وكما يتضح من خلال هذه النظرة الإجمالية لأوضاع دول المغرب العربي الداخلية والخارجية، فإن حصيلة التحولات السياسية تبدو بعد سنوات من ثورات الربيع العربي متواضعة، وهو ما دفع مركز الجزيرة للدراسات ومركز الدارسات المتوسطية والدولية لتنظيم ندوة بحثية مشتركة في العاصمة التونسية، يومي 17-16 فبراير/شباط 2019، تحت عنوان «التحولات السياسية في المغرب العربي: الحصيلة والآفاق»، بمشاركة نخبة من الباحثين والخبراء من بلدان المغرب العربي.

1. ملامح التحول السياسي

1.1. تحديات التحول الديمقراطي في تونس

تعتبر تجربة التحوُّل السياسي في تونس الأكثر تقدمًا سواء أكان على المستوى العربي أم على مستوى بلدان المغرب العربي. فقد قطعت شوطًا مهمًّا في تغيير منظومتها الدستورية، وعرفت ثلاث مراحل انتخابية: انتخابات المجلس التأسيسي، والانتخابات البرلمانية والرئاسية، فضلًا عن الانتخابات البلدية. ويمكن بناء على ذلك القولُ، ولو

نظريًا، بحسب ما ذهب إليه أحمد إدريس، مدير مركز الدراسات المتوسطية والدولية بتونس: إن المرحلة الانتقالية قد انتهت، لكن واقع الحال ينبئ بأن هذا القول قد لا يكون دقيقًا كل الدقة، فلا تزال التحديات السياسية والاقتصادية جمة؛ الأمر الذي جعل مسار التجربة متعرجًا ومتذبذبًا. فعلى سبيل المثال ثمة فجوة بين النصوص الدستورية التي يمكن وصفها بالتقدمية وبين إنزالها وتطبيقها على أرض الواقع. ولعل السبب يعود إلى ضعف الثقافة السياسية التي لا تتطور بالضرورة بنفس سرعة تطور النصوص الدستورية، فضلًا عن فقدان كثير من شرائح الشعب التونسي الثقة في الطبقة السياسية الحالية سواء من الحكومة أو أحزاب المعارضة، بسبب عدم تحقيق اختراق في مطالب الثورة التونسية ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. لكن، ورغم ذلك كله، تبقى التجربة التونسية الوحيدة من تجارب الربيع العربي التي وصلت إلى مستويات متقدمة في الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان والبنية الدستورية والتشريعية.

2.1. المغرب: التجاذب بين نزعتي الإصلاح والمحافظة

كان المغرب سبَّاقًا في السعي نحو الإصلاح السياسي، متخذًا خطوة إلى الأمام، استطاع من خلالها امتصاص ردات فعل ثورات الربيع العربي في البلدان المجاورة، وذلك حينما بادرت المؤسسة الملكية بإجراء تعديلات دستورية، أعقبتها انتخابات برلمانية، وتشكيل حكومة منتخبة. وقد ارتكزت عملية الإصلاح السياسي على مجموعة من العوامل، أبرزها، بحسب أستاذ القانون العام، امحمد المالكي: السعي نحو إعادة صياغة مفهوم جديد للسلطة يختلف عمَّا كان سائدًا من قبل؛ يرتكز على احترام القانون، وحكم المؤسسات، والانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، فضلًا عن إنجاز الإصلاح القانوني المتعلق بالأحوال الشخصية لاسيما مدونة الأسرة.

وكان من نتيجة استجابة الملك لمظاهرات 20 فبراير/شباط بإدخال إصلاحات سياسية أن توسَّعت نسبيًا سلطة الناخبين أمام سلطة المعيَّنين، فصار البرلمان المنتخب يفرز الحكومة ويحاسبها لكن مع إبقائهما تحت سلطة الملك، إلا أن هذا التوازن الجديد لم يتماسك

بعد الانتخابات البرلمانية في 2016؛ إذ إن الحزب الفائز (العدالة والتنمية) أخفق في تشكيل الحكومة فدخلت البلاد فيما يشبه انسدادًا سياسيًا امتد لأشهر عديدة ثم اضطر إلى القبول بشروط عزَّزت من سلطة المعينين والإداريين على حساب سلطة المنتخبين. إضافة إلى أنه خلال هذا الانسداد اندلعت احتجاجات الريف التي دامت نحو سبعة أشهر للمطالبة بالتنمية والعدالة، وقد اعترف الملك بعد ذلك بإخفاق مشروع «الحسيمة منارة المتوسط» الذي كان تحت إشرافه وموجَّهًا بالأساس لمعالجة هذه المشاكل.

ومع ذلك، فثمة جملة من التحديات حالت دون وصول عملية التحول السياسي في المغرب إلى منتهاها، من ذلك: هذا الشد والجذب بين نزعتين؛ الأولى: تلك التي تسعى نحو التغيير والإصلاح، والثانية: التي تعمل على المحافظة على الوضع القائم وربما العودة بالبلاد إلى الوراء. وقد ظلت عملية التحول السياسي رهينة هاتين النزعتين؛ ما انعكس على تفعيل الإصلاحات سابقة الذكر، وظهر ما يشبه الفجوة بين التحديث المؤسساتي من جهة، وخلق ثقافة سياسية جديدة تُفعِّل هذه القوانين وتلك المؤسسات من جهة ثانية، في حالة ربما تكون مشابهة للحالة التونسية بشأن الفجوة بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي لها.

وفضلًا عن مسألة التجاذب بين نزعتي الإصلاح والمحافظة على الأوضاع سابقة الذكر، فإن التحول السياسي بالمغرب واجه تحديًا آخر يتمثل فيما يمكن تسميته بتشظي المشهد الحزبي؛ إذ ينشط على الساحة 26 حزبًا، معظمها -على حد وصف المالكي- أحزاب هشَّة، وهو ما لا تستقيم معه الحياة البرلمانية؛ إذ لا تقوم تلك الأحزاب بوظائفها الدستورية والسيادية المتمثِّلة في تأطير التمثيلية والوساطة. ثم إن الدولة في علاقتها بالأحزاب لا توفر الشروط الكافية كي تقوم هذه الأحزاب بوظائفها سابقة الذكر؛ الأمر الذي انعكس على بنيتها الداخلية، وأفقدها القدرة على تكوين كوادرها القادرة على المنافسة.

وإزاء هذا الوضع وآفاق تطور الحياة السياسية في المغرب فثمة قراءتان، الأولى تقول: إن المغرب قد قطع شوطًا في الإصلاحات، لكنه يحتاج إلى مزيد من الوقت لجني

الثمـار، ويستشـهدون بالثـورة الفرنسـية التـي تصـارع الفرنسـيون فيهـا قرابـة 95 سـنة حتـى توصلـوا إلـى النظـام الجمهـوري القائـم. لكـن ثمـة قـراءة أخـرى نقديـة تقـول: إن المغـرب كان بإمكانـه قطـع هـذه الأشـواط فـي وقـت أقصـر لـو توافـرت إرادة سياسـية تختصـر الوقـت، وتُطبِّـق فحـوى الدسـتور وبالأخـص فيمـا يتعلـق بالمسـاءلة والمحاسـبة، وصياغـة نمـوذج تنمـوي جديـد يتجـاوز الاختـلالات الاجتماعيـة. فأيـة قـراءة مـن هاتـين القراءتـين أصـوب؟

الأصـوب مـن وجهـة نظـر المالكـي يتمثَّـل فـي تعزيـز الحريـات، خاصـة حريـة التعبيـر والإعـلام التـي يبـدو أن ثمـة بـوادر نكـوص فـي مؤشـراتها خـلال السـنوات الأربـع الأخيـرة، وأيضًـا السـعي نحـو إيجـاد نمـوذج تنمـوي جديـد بعـد الاعتـراف الرسـمي بفشـل النمـوذج التنمـوي الحالـي الـذي أخفـق فـي دمـج فئـات اجتماعيـة جديـدة فـي منظومـة العدالـة الاجتماعيـة، مـا عمَّـق نفـور النـاس مـن السياسـة.

3.1. موريتانيا: الربيع العربي يسهم في احترام قواعد اللعبة الديمقراطية

مـا يميـز الحالـة الموريتانيـة أن البـلاد لـم تكـن تعيـش اسـتبدادًا فتتهيـأ مـع الظـروف لثـورة شـعبية علـى غـرار ثـورات الربيـع العربـي؛ إذ كان هنـاك انفـراج نسـبي حـال دون ذلـك. وقـد حاولـت قـوى المعارضـة عبـر جملـة مـن الفعاليـات كالمظاهـرات والمؤتمـرات.. نقـل مشـاهد الربيـع العربـي إلـى الداخـل الموريتانـي لكنهـا لـم تنجـح للسـبب المذكـور آنفًـا.

ورغـم وجـود ديمقراطيـة مـن ناحيـة الشـكل فـي موريتانيـا، تتمثَّـل فـي وجـود دسـتور وأحـزاب وانتخابـات وإعـلام، فـإنَّ تحكُّـم السـلطة فـي المخرجـات السياسـية وبخاصـة علـى المسـتويين التشـريعي والتنفيـذي جعـل هـذه الديمقراطيـة شـكلية. لكـن، ومـع هـذه الديمقراطيـة -ضعيفـة المـردود هزيلـة النتـاج- فقـد أسـهم الربيـع العربـي فـي وضعيـة لاحقـة جعلـت مسـار الالتفـاف علـى دسـتور البـلاد، وبخاصـة فيمـا يتعلـق بمسـألة العهدتـين لرئيـس الجمهوريـة غيـر القابلتـين للتجديـد، عسـير التغييـر كمـا فـي بعـض البلـدان، وقـد يكـون هـذا مـا أدى إلـى احتـرام الدسـتور وإتاحـة الفرصـة للتـداول علـى السـلطة سـواء مـن داخـل النظـام أو مـن خارجـه.

وفـي العمـوم، فـإن المشـكلة فـي موريتانيـا والجزائـر وليبيـا -كمـا يقـول الرئيـس السـابق لحـزب

التجمع الوطني للإصلاح والتنمية، محمد جميل بن منصور، في مداخلته- تتمثَّل في عدم وضوح وضعية السقف فيها، ففي تونس مثلاً فإن السقف مرفوع، وفي المغرب السقف معروف وتشتغل القوى السياسية تحت هذا السقف، أما في البلدان الأخرى الثلاث فلا سقف مرفوع ولا سقف معروف، وبالتالي تعاني هذه البلدان من هذه الوضعية؛ إذ لا يؤدي الأمر إلى انفتاح سياسي مفتوح كما هو في تونس أو إلى سقف معروف يتفاعل معه الجميع كما هو في المغرب.

4.1. التدخلات الإقليمية والدولية تعطل الانتقال السياسي في ليبيا

تعتبر الثورة الليبية هي الأكثر كُلفة بين ثورات الربيع العربي في بلدان المغرب؛ لأنها تحولت إلى حرب أهلية أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تأجيج نيرانها. وقد بدأت مشكلات التحول السياسي في ليبيا منذ العام الأول للثورة، في 17 فبراير/شباط 2011، حينما تأسس المجلس الانتقالي، وأصرَّ وقتها الثوار المنتمون لعديد المدن على أن يكون لهم تمثيل فيه على أساس مناطقي، فبدأت العملية السياسية الليبية ومعها فيروس المحاصصة المناطقية والجهوية عوضًا عن تأسيس الدولة على مفهوم المواطنة. فضلاً عن ذلك، صدر الإعلان الدستوري، عام 2011، الذي يرسم ملامح المرحلة الجديدة وبه عوار قانوني كما يصفه الباحث السنوسي بسيكري، يتمثَّل في تخويل البرلمان اختيار رئيس الحكومة، ما أدى إلى أن يكون الأمر خاضعًا للمواءمات والتحالفات داخله حتى ولو كان الشخص المفترض أن يكون رئيسًا للحكومة قد حصل على أعلى الأصوات في الانتخابات المباشرة، وهو ما حدث مع الدكتور محمود جبريل الذي فاز حزبه (التحالف الوطني) بأغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية، ومع ذلك لم يتمكن من تشكيل الحكومة.

وقريبًا من هذا الخلل القانوني والتشريعي ما نجم عن قانون العزل السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني عام 2013؛ إذ جاءت صياغة هذا القانون عامة ما أدت إلى إقصاء عشرات الآلاف من النخب الليبية التي كان بالإمكان إدماجها ضمن مؤسسات الدولة

وهي في مرحلة إعادة البناء. أما على المستوى العسكري والأمني، فقد تفجَّر الوضع عام 2014 بين قوات فجر ليبيا بقيادة اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، وقوات الكرامة، وأدى الصراع الدموي بينهما إلى انقسام سياسي وعسكري بين شرق البلاد وغربها لا يزال قائمًا، وتشكَّل بمقتضاه برلمانان وحكومتان ومصرفان مركزيان.

وحاول اتفاق الصخيرات، عام 2015، معالجة هذا الانقسام لكن لم ينجح؛ لأن الأطراف التي وقَّعت عليه كان ينقصها شرعية التمثيل، فالذي جاء ممثلًا عن شرق ليبيا لم يكن يمثِّل كل الشرق ما يخوِّل له التوقيع، وكذلك الحال بالنسبة للذي جاء من الغرب، فظلت هناك معارضة للاتفاق في الشرق والغرب معًا. وقد حاولت البعثة الأممية، وقد مرَّ عليها سبعة ممثلين/مفوَّضين، التقريب بين وجهات النظر لكن مقارباتهم لم تكن منتِجة بسبب التدخلات الإقليمية والدولية المؤثرة على أطراف النزاع؛ إذ لدى الشرق الليبي داعمون إقليميون ودوليون مختلفون عما لدى الغرب، ومن ثمَّ كان الموقف أثناء المفاوضات يتشكَّل بناء على توجهات هؤلاء الداعمين الساعين نحو مصالحهم الخاصة، فلم يتم الاتفاق على تسوية سياسية تُخرج ليبيا من هذا الوضع المتفجِّر.

5.1. الجزائر مرشحة لتحول سياسي كبير

لم يكن الجزائريون بعيدين عن ثورات الربيع العربي، لكنهم آثروا التريُّث تخوُّفًا من تكرار ما حدث في عقد التسعينات الذي عُرف بالعشرية الدموية، حينما فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات البلدية ثم بالجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية، غير أن الجيش انقلب على العملية الديمقراطية، وألغى نتيجة الانتخابات، واعتقل عشرات الآلاف من كوادر الجبهة، ما اضطرهم إلى حمل السلاح، فدخلت البلاد في دوامة من العنف والعنف المضاد راح ضحيتها أكثر من 200 ألف قتيل، ثم توقف العنف أخيرًا مع تولي الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، السلطة عام 1999، وإقرار قانون الوئام المدني ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. وقد ساعد على استقرار الأوضاع الوفرة المالية الناجمة عن مداخيل النفط والغاز، وبخاصة إبان سنوات ارتفاع أسعاره عالميًا.

لكـن فيمـا يبـدو فـإن الجزائـر مرشـحة لاحتجاجـات شـعبية واسـعة النطـاق مجـددًا وذلـك علـى خلفيـة تدهـور الأوضـاع المعيشـية بعـد انخفـاض أسـعار النفـط وتراجـع احتياطيـات النقـد الأجنبـي، وإصـرار النظـام علـى ترشـيح الرئيـس عبـد العزيـز بوتفليقـة رغـم حالتـه الصحيـة الحرجـة لولايـة خامسـة1.

2. معوقات تحقيق الوحدة المغاربية وأثرها على التحولات السياسية

توضـح مؤشـرات التقاريـر الدوليـة المتعلقـة بالديمقراطيـة والحوكمـة وسـيادة القانـون أن بلـدان المغـرب العربـي لا يـزال أمامهـا طريـق طويـل لتقطعـه علـى هـذا المضمـار. والأسـباب وراء ذلـك متعـددة، بعضهـا يعـود إلـى اختـلاف طبيعـة أنظمـة الحكـم مـا بـين ملكيـة وجمهوريـة، وبعضهـا يعـود إلـى اختـلاف درجـة التحديـث ومسـتويات الدَّمَقْرَطَـة، فضـلاً عـن تنـوع المشـكلات والتحديـات داخليًـا وخارجيًـا مـن بلـد إلـى آخـر.

وفـي العمـوم، فـإن أهـم مـا أعـاق عمـل اتحـاد المغـرب العربـي منـذ تأسيسـه قبـل ثلاثـين عامًـا هـو عـدم توفـر الإرادة السياسـية لتفعيـل مؤسسـاته، والإبقـاء علـى المشـكلات البينيـة دون حـل، وبخاصـة مشـكلة الصحـراء، فضـلاً عـن اختـلاف التحالفـات الاسـتراتيجية بـين أعضائـه، كمـا يقـول الدكتـور عبـد النـور بـن عنتـر؛ أسـتاذ محاضـر فـي جامعـة باريـس 8 بفرنسـا؛ إذ ترتبـط بعـض الـدول بتحالفـات اسـتراتيجية مـع قـوى إقليميـة أو دوليـة، ربمـا تكـون علـى تضـاد مـع دولـة عضـو فـي الاتحـاد ترتبـط هـي الأخـرى بتحالـف اسـتراتيجي مغايـر.

أمـا عـن مصـادر التهديـد التـي تحيـط بـدول المغـرب العربـي فأهمهـا: تنامـي ظاهـرة الإرهـاب وجماعاتـه المنظمـة، التـي تتخـذ مـن المناطـق الحدوديـة الرخـوة مـلاذًا لهـا، كمـا هـي الحـال علـى الحـدود بـين الجزائـر ومالـي، وإلـى حـد مـا بـين الجزائـر وتونـس. والأخطـر فـي هـذه الجماعـات -بحسـب الحـواس تقيـة، باحـث فـي مركـز الجزيـرة للدراسـات- هـو تحالـف

١- عُقدت هذه الندوة قبل اندلاع احتجاجات الشارع الجزائري، في ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٩، وقد نجحت بعد سبعة أسابيع في إجبار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على تقديم استقالته، في ٢ أبريل/نيسان ٢٠١٩.

بعضها مع بعض جماعات الجريمة المنظمة التي تنشط في تجارة السلاح والمخدرات وتهريب البشر إلى أوروبا، وهو ما يجعل بقاء دول الاتحاد نفسها، بقطع النظر عن مستوى ما وصلت إليه من دَمَقْرَطَة وحكم رشيد، على المحك.

خاتمة

تراوحت حصيلة التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي، بعد ثماني سنوات، من النجاح النسبي، كما في حالة تونس، إلى الاقتتال الأهلي كما في الحالة الليبية، وبين هذين الطرفين تندرج حالات المغرب والجزائر وموريتانيا، التي شهدت إصلاحات جزئية حافظت على استقرار سياسي، لكنه استقرار هشٌّ معرض في أي وقت للاهتزازات.

فقد تمكنت تونس من الانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي توافقي مع الحفاظ على الاستقرار بشكل عام، لكن هذين الإنجازين يواجهان ضغوطات كبيرة نتيجة الصعوبات الاقتصادية وعدم المساواة بين المناطق. ويقف الوضع في ليبيا في الطرف المقابل؛ إذ إن التنافس على السلطة بين مختلف القوى لم يعد محصورًا في المؤسسات التمثيلية بل صار اقتتالًا أهليًا أفرز حكومات متناحرة وعددًا واسعًا من الفصائل المسلحة، وجعل البلد متعثرًا سياسيًا واقتصاديًا وممزقًا إلى مناطق متنابذة. في المغرب، ورغم استجابة الملك لمظاهرات 20 فبراير/شباط بإدخال إصلاحات سياسية توسِّع نسبيًا من سلطة الناخبين أمام سلطة المعينين، إلا أن هذا التوازن الجديد لم يتماسك بعد الانتخابات البرلمانية في 2016، وخاصة بعد أن أخفق الحزب الفائز (العدالة والتنمية) في تشكيل الحكومة فدخلت البلاد فيما يشبه انسدادًا سياسيًا امتد لأشهر ثم اضطر إلى القبول بشروط عزَّزت من سلطة المعينين والإداريين على حساب سلطة المنتخبين.

وتمكنت الجزائر من المحافظة على استقرارها بعد موجة الربيع العربي، لكنه استقرار هشٌّ عصفت به الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار النفط والحراك الشعبي الذي انفجر قبل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، في 18 أبريل/نيسان 2019، ودفع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تقديم استقالته بعد ترشحه للعهدة الخامسة.

تواجه موريتانيا مشاكل داخلية قد تهز استقرارها النسبي، فهي تعاني من قلة الموارد وضعف التنمية والنزاعات الإثنية، وقد يؤدي الجمع بين المشكلتين إلى توترات تؤثر سلبًا على قدرة السلطة في التعامل معها، خاصة وسط الاستقطاب السياسي الذي كشف عنه التصويت للدستور في 2017.

علاوة على هذه المشكلات الداخلية لدول المغرب العربي تبرز مشكلات عابرة للحدود، متخذة أشكالًا مختلفة مثل «الإرهاب» والاتجار بالبشر والمخدرات واللاجئين، وتجد بيئة مواتية في اتساع رقعة الاحتجاج داخل دول المغرب العربي للإفلات من الرقابة وتشكيل منافذ آمنة لأنشطتها.

كان من المفترض أن تدفع التحديات الداخلية كالتنمية والخارجية كالإرهاب دول المغرب العربي إلى التعاون فيما بينها؛ باعتباره مصلحة مشتركة للجميع، لكن الخلافات البينية، خاصة بين الجزائر والمغرب في قضية الصحراء، وانهيار السلطة المركزية كما في ليبيا، تستنزف جهود تلك الدول ومواردها في النزاعات البينية وتعيقها عن التعاون في المجالات الحيوية التي تمس أمنها الخارجي، كما يعيق ضعف المؤسسات السياسية والنزاعات البينية القيادات المغاربية عن الاستفادة المثلى من الموارد المتناقصة، ويهيئ البيئة المواتية للتهديدات التي قد تتسع وتتسبب في مزيد من الاضطرابات السياسية والأمنية.

من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية والإعلامية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، دولة قطر

للتواصل

lubab@aljazeera.net

صندوق البريد: 23123

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالًا أو 4 دولارات